انتظمت في جداولها وبحثت أولوياتها

اللجان البرلمانية تواصل أعمالها ترقباً للحكومة الجديدة

«الصحية» ناقشت مشروعي قانون العمل الخيري والمنظمات النقابية وبانتظار آراء جهات الاختصاص

«شؤون الإسكان»: الموافقة على تسليم أذونات البناء في المطلاع وجنوب عبدالله المبارك مارس المقبل

جانب من اجتماع لجنة الشؤون الصحية البرلمانية

بينما تترقب الأوساط السياسية والشعبية الإعلان عن إعلان رئيس للحكومة والبدء في تشكيلها، تابعت اللجان البرلمانية انعقادها بشكل منتظم.

في هذا الإطار ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في اجتماعها أمس مشروعي قانون بشأن العمل الخيري، والمنظمات النقابية، وذلك بحضور وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والوكلاء المساعدين.

وقال مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح صحفي إن « اللجنة طلبت من ممثلي وزارة الشؤون تزويدها بالملاحظات على التعديلات الواردة بشأن مشروع القانون في شأن العمل الخيري».

وأضاف أن اللجنة قررت أيضا مخاطبة النقابات لإبداء الآراء بشأن مشروع قانون المنظمات النقابية.

وأوضح حماد أن اللجنة بانتظار ردود هذه الجهات المعنية تمهيدا للتصويت على مشروعي القانونين.

من جهته أعلن رئيس لجنة شؤون الإسكان النائب فايز الجمهور عن صدور موافقات الجهات المعنية على تسليم أذونات البناء في مدينتي جنوب عبدالله المبارك والمطلاع السكنيتين في منتصف شهر مارس المقبل.

وقال الجمهور في تصريح صحفي إن هذا الأمر نتاج جهد مشترك يشكر عليه أعضاء لجنة شؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات د. عبدالله معرفي ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون البلدية د. رنا الفارس ووزير النفط وزير الكهرباء والماء محمد الفارس والكهرباء.

وبين أن اللجنة عقدت اجتماعها الخامس أمس خلال شهر واحد فقط، من أجل حل تلك القضية مثمناً جهود أعضاء اللجنة.

وأضاف «أبشر منتظري البناء في منطقتي المطلاع وجنوب عبدالله المبارك بأن بلدية الكويت سوف تستقبلهم في تاريخ ١٤ مارس ٢٠٢١ لتسليمهم أوامر البناء ليبدأوا بناء بيوتهم».

وأعرب الجمهور عن أمله في استكمال المشوار لتحقيق تطلعات وأماني جميع أبناء الشعب الكويتي في القضية الإسكانية.

من جانبه بارك مقرر اللجنة النائب د. عبدالعزيز الصقعبي لأهالي منطقتي المطلاع وجنوب عبدالله مبارك السكنيتين صدور الموافقات لتسلم أذونات البناء في شهر مارس المقبل.

وأضاف الصقعبي إن اللجنة اجتمعت ومسؤولي البلدية حول مدينتي المطلاع السكنية وجنوب عبدالله المبارك، مؤكداً أن الاجتماع كان مثمراً.

وقال الصقعبي إن مسؤولي البلدية أوضحوا أن الموافقات كافة وصلت من وزارة الكهرباء وعليه تم تحديد موعد لتسليم تراخيص البناء في ١٤ من شهر مارس المقبل.

وأعرب عن شكره للوزراء الذين تعاونوا مع اللجنة في هذه القضية ولأعضاء اللجنة الإسكانية الذين لم يدخروا جهدا وواصلو الليل بالنهار لتحقيق مثل هذه الإنجازات في أقل من أربعة اسابيع من تشكيل اللجنة.

وأشار الصقعبي إلى أن لجنة شؤون الإسكان عقدت اجتماعات عدة لمناقشة القضايا العالقة لبناء المدن الإسكانية.

من ناحيتها ناقشت لجنة شؤون البيئة البرلمانية في اجتماعها أمس اعادة تأهيل جون الكويت، ونقل إطارات رحية، كما ناقشت أسباب تعطيل صرف التعويضات البيئية الخاصة بوحدة الارتباط المركزية بحضور مدير الهيئة العامة للبيئة ونوابه.

وقال رئيس اللجنة النائب د.حمد المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة اتخذت 3 قرارات اثنان منها يتعلقان بمجارير الأمطار التي تصب بها جميع الملوثات بشكل متعمد للأسف الشديد؛ حيث قررت اللجنة أنه ابتداء من اليوم وضع وحدة معالجة للمياه في نهاية كل مجرور بحيث لا يصب شيء في جون الكويت إلا بعد معالجته بشكل علمي.

وبين المطر أن جون الكويت يتعرض لتلوث مباشر من جميع أجهزة الدولة وخاصة وزارة الأشغال مشيرا إلى أنه يوجد ٤٩ مجرورا تحتاج ٤٩ وحدة معالجة يجب تنفيذها بشكل عاجل عبرالهيئة العامة للبيئة خلال 5 سنوات، متمنيا تعاون د. رنا الفارس وزيرة الأشغال التي سيتم توجيه الدعوة لها لمناقشة هذا الموضوع.

وأضاف أن لجنة البيئة تهدف إلى وضع حلول عملية للمشكلات وتقدم الدعم للجهات المعنية، للسيطرة على هذا التلوث البيئي الذي يضر بيئة الكويت البحرية ، مؤكدا أن إعادة تأهيل جُون الكويت يجب أن تكون أولوية لدى الحكومة القادمة التي طال انتظارها، خاصة في ظل المشاريع المقبلة للدولة.

وبين المطر أن القرار الثاني سينفذ على المدى البعيد بحيث تتم إعادة تأهيل جميع الشبكات بشكل علمي وتحويلها إلى شبكات ذكية يتم التعامل معها وإغلاقها وفتحها بنظام إلكتروني علمي متطور.

وأوضح أن القرار الثالث خاص بقضية إطارات رحية التي تعاني منها منطقة سكنية تدعي الحكومة أنها منطقة ذكية بينما توجد فيها مشكلة بيئية ومزرعة بيض تعرقل المشروع السكني الذي هو حلم الشباب.

وأوضح أن اللجنة قررت نقل الإطارات البالغ عددها ما بين 20 إلى 50 مليون إطار الى المكان المخصص لها في منطقة السالمي والواقع على مساحة أكثر من مليون مربع ومن ثم معالجتها في هذا الموقع «السالمي».

وقال المطر إن هناك شبابا كويتيين مستعدون للمساهمة في تدوير هذه الإطارات حيث تم الاتفاق مع الهيئة العامة للبيئة وبالتنسيق مع الهيئة العامة للصناعة والجهات المسؤولة ذات الصلة بمنح هؤلاء المبادرين ١٠ آلاف متر مربع لتقطيع هذه الاطارات والاستفادة منها.

وأفاد أن اللجنة ناقشت في باب ما يستجد من اعمال قضية جدا مهمة وهي التعويضات البيئية المتمثلة في نقطة الارتباط المركزية والتي تبلغ ٣ مليارات دولار مشيرا إلى وجود خلل واضح في أداء هذه اللجنة.

وبين أن اللجنة ستجتمع يوم الثلاثاء المقبل بحضور مسؤولي نقطة الارتباط ، وستدعو جميع المؤسسات الكويتية المعنية بتنفيذ برامج الامم المتحدة مثل الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وشركة نفط الكويت ووزارة الكهرباء والماء للوقوف على أسباب عدم تفعيل وتنفيذ برامج الامم المتحدة.

ولفت المطر إلى أن الكويت ستواجه خطرا حقيقيا في سحب هذه المبالغ الكبيرة والتي المفروض ان تنفذ كجزء من التعويضات البيئة التي دفعت للكويت بعد الغزو من الأمم المتحدة وبالتالي من المهم مناقشة هذا الموضوع.

الجمهور : نأمل استكمال المشوار لتحقيق تطلعات وأماني جميع أبناء الشعب الكويتي

« شؤون البيئة» : تركيب وحدات معالجة للمجارير التي تصب في «الجون» والإسراع بنقل إطارات «رحية»

لجنة شؤون الاسكان البرلمانية خلال اجتماعها

«شؤون البيئة» البرلمانية طالبت بالاسراع بنقل إطارات «رحية»

جوهر يوجه 4 أسئلة لوزراء النفط والخارجية والتجارة

وجه النائب د. حسن جوهر 4 أسئلة برلمانية إلى وزراء النفط والخارجية والتجارة، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤالان إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء د. محمد الفارس

ونص السؤال الأول على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1 صورة ضوئية من عقود الهندسة والتوريد والإنشاء لمشروع الشركة الكندية الكويتية للبتروكيماويات «ckpc»، وقيمة وتكاليف توقيع هذه العقود والشروط الجزائية لفسخ العقود في حال تعثر المشروع.

-2 القيمة المتوقعة لمجموع الاستثمارات لمشروع كندا وفقا للدراسات الأولية «دراسة جدوى الاستثمار»، وقيمة وتكاليف العقود الاستشارية لهذه الدراسة.

-3 عدد وأسماء أعضاء فريق عمل مشروع «cpkc»، مع تزويدي بقيمة جميع التكاليف المرتبطة بعملهم خلال المشروع من مصاريف المهام الخارجية، ومصاريف المهام التدريبية التخصصية المتعلقة بالمشروع، ومصاريف الدعاية والإعلان التي صُرفت في التسويق لهذا المشروع.

-4 تكاليف ومصروفات سفر الرئيس التنفيذي ونواب الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية وشركة صناعة الكيماويات البترولية إلى كندا بالتفصيل.

-5 تكاليف ومصروفات سفر مديري مؤسسة البترول الكويتية وشركة صناعة الكيماويات البترولية إلى كندا، مع تحديد نوعية الصرف إذا كانت يومية أم شهرية أم مبلغا مقطوعا، وبيان تفاصيلها.

-6 ما أسماء الشركات الاستشارية التي اختارها وتعامل معها الجانب الكويتي والجانب الكندي؟ وما أسس الاختيار من حيث المتطلبات الفنية والهندسية والإدارية والتصميمية؟

-7 صورة ضوئية من عقود وتراخيص تأسيس الشركة الكندية الكويتية للبتروكيماويات «ckpc» والشركة الكويتية لصناعات البروبلين المحدودة «kppic» والشركة الكويتية لصناعة البتروكيماويات «kpic كندا»، مع توضيح الهدف من إنشاء تلك الشركات بالشراكة مع «pembina LNG corporation» وأيضا مع تأسيس شركة «ckp Lp».

-8 النماذج المالية «financial modelling» لاحتساب اقتصادات المشروع بالكامل مع توضيح المشاريع الرأسمالية «capex» والمشاريع «opex» المرتبة بالمشروع.

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

يعدُ القطاع النفطي عصب الاقتصاد والمصدر الرئيس للدخل القومي في البلاد، ولا يخفى ما تعانيه دولة الكويت من عجز مالي متزايد سنويا ما يتطلب إصلاحات اقتصادية جادة لوقف الهدر في المصروفات والرقابة الجادة على الأموال العامة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1 ما صلة عقود دائرة الحفر بشركة نفط الكيت بخدمات شبكات «LTE» وكاميرات المراقبة للآبار؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من جميع العقود الخاصة بشبكات «LTE» وكاميرات المراقبة للآبار وقيمتها، وهل توجد عقود شبكات «LTE» في شركة نفط الكويت بشكل عام؟

-2 هل لدى شركة نفط الكويت علم بوجود قضية تعويض ضدها من قبل إحدى الشركات المزودة لخدمة «LTE» وكاميرات المراقبة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما المسوغ القانوني لطلب شبكات «LTE» وكاميرات مراقبة من شركات من دون وجود عقد بذلك؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من المستندات الخاصة بذلك، وهل شكلت شركة نفط الكويت لجنة أو فريق عمل فنيا متخصصا للدفاع عنها في القضية المنظورة للحفاظ على المال العام؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من المستندات الداعمة لذلك. وإذا كانت الإجابة النفي، فما سبب عدم تشكيل لجنة للدفاع عنها في القضية المشار إليها؟

سؤال إلى وزير الخارجية الشيخ د. أحمد ناصر المحمد

ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1 كشف بالمنظمات العربية والإقليمية والدولية التي تنتمي دولة الكويت إلى عضويتها، مع بيان تاريخ الانضمام إلى كل منها والقيمة المالية التي تدفعها الحكومة سنويا لها كرسوم عضوية أو تكاليف أو غير ذلك من الالتزامات المالية تجاهها.

-2 حصة الدولة من الموظفين في جميع المنظمات المشار إليها في البند السابق خارج الكويت وفي مقرات هذه المنظمات داخل الكويت، مع بيان عدد الموظفين الكويتيين العاملين فيها حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

-3 هل يعلن عن الوظائف الشاغرة والمخصصة للموظفين الكويتيين في هذه المنظمات من خلال الصحف اليومية أو وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية منه، وفي حال الإجابة بالنفي بيان أسباب عدم الإعلان.

-4 إجمالي عدد الموظفين غير الكويتيين في السفارات والبعثات الدبلوماسية في دول مجلس التعاون الخليجي، مع بيان جنسياتهم ومسمياتهم الوظيفية ومؤهلاتهم العلمية وإجمالي الرواتب والأجور والمكافآت التي يتقاضونها سنويا.

سؤال إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة للشؤون الاقتصادية فيصل المدلج

ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1 هل انتهت وزارة التجارة والنصاعة من مشروع «نظام مراقبة حركة الأسعار الكترونيا» الذي يهدف إلى تزويدي المستهلك بقائمة أسبوعية بأسعار «500» سلعة في مختلف منافذ البيع لتمكينه من مراقبة الأسعار والمفاضلة بينها؟ إذا كانت الإجابة النفي، فيرجى بيان الأسباب مع ذكر عدد سنوات التأخير في إنجازه.

-2 بيان التكلفة الإجمالية للمشروع المشار إليه والشركة المنفذة له.

حسن جوهر

عبد الكريم الكندري لإلغاء المقابلات الشخصية في الوظائف الفنية والمهنية

عبدالكريم الكندري

أعلن النائب د. عبدالكريم الكندري عن أنه تقدم باقتراح برغبة، بإلغاء المقابلات الشخصية في عدد من الوظائف الفنية والمهنية وتحديد درجتها بما لايتجاوز ٥٪ لباقي الوظائف على أن تكون جميعها مصورة لمن يريد الطعن فيها.

ونص الاقتراح على ما يلي:

تعتبر المقابلات الشخصية كشرط للوظائف التي تتطلب حضورا شخصيا للمتقدم لها في أسلوب العمل أو للتأكد من قدرته على التواصل مع الجمهور وكذلك للتأكد من مدى صحة بعض المعلومات التي يوردها طالب العمل في كراسات شروط التوظيف لمقارنتها والتحقق من صحتها.

وللمقابلات الشخصية أساليب علمية وأخرى فنية يجب أن يتصف بها المناط بهم إجراؤها كتوافق تخصصاتهم العلمية مع المتقدمين وتوافر عناصر الخبرة الوظيفية، كما أن ظروف المقابلات الشخصية يجب أن تجري بشكل مدروس كعامل الوقت بحيث لا يتأثر المتقدم نفسيا قبل دخول المقابلة الأمر الذي يؤدي إلى عدم ظهوره بمظهر جيد بسبب عوامل خارجية لم تحرص اللجان على تجنبها.

وبسبب تغلغل المحسوبيات إلى جميع مؤسسات الدولة أصبحت المقابلات الشخصية وسيلة للتلاعب بمجمل الدرجات للمتقدمين بحيث أصبحت الكثير من الوظائف ترفع نسبة المقابلة الشخصية لتتجاوز النسبة العلمية أو نسبة الاختبارات ليتم استبعاد المستحقين بخفض درجات المقابلات الشخصية ومنحها لغير المستحق، ونظرا لتكرار هذه المشاكل في أغلب وظائف الدولة.

وعليه أتقدم بالاقتراح التالي:

-1 تلغى المقابلة الشخصية كشرط من شروط الترشح في الوظائف ذات الطابع الفني أو التقني أو الميداني أو المهني والتي يعتمد المتقدم لشغلها على مهاراته العملية أو الجسدية.

-2 في غير الأحوال التي بينتها الفقرة السابقة تحدد درجة المقابلة الشخصية بـ5 ٪ كحد أقصى من مجموع الدرجات النهائية.

-3 يجب أن تصور جميع المقابلات الشخصية لتتاح للمتقدمين للوظيفة في حالة خروج المقابلات عن غايتها بحيث أثرت نتيجتها على مجمل الدرجات واستشعر المتقدم لها بوقوع الظلم عليه ورغب في سلوك المسلك القانوني بالتظلم مون ثم الطعن بالقرار قضائيا طلب التصوير لإثبات ادعائه.